الأنباء
الثلاثاء 31 يناير 2017

عقدت اجتماعاً في مكتب هايف في مجلس الأمة أمس

كتلة الـ 26: استجواب الحمود مستحق لعدم قدرته على حل الملف الرياضي

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان
بدر السهيل

عقدت كتلة الـ26 النيابية اجتماعا لها في مكتب النائب محمد هايف في مجلس الأمة امس.

وفي هذا الاطار، أوضح النائب نايف المرداس ان النواب الذين اجتمعوا في مكتب النائب محمد هايف تطرقوا الى عدد من المواضيع أهمها الاستجواب المقدم لوزير الإعلام ووزير الشباب والرياضة، مبينا ان النواب الذين حضروا الاجتماع اجمعوا على استحقاق الاستجواب نظرا لعدم قدرة الوزير وأركان وزارته على معالجة الملف الرياضي.

وقال المرداس في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة ان الموقف من الاستجواب سيتحدد داخل قاعة عبدالله السالم بعد الاستماع الى مناقشة الاستجواب.

وكشف عن قيامه خلال الاجتماع بعرض بعض الشبهات الموجودة في عقود الطائرات والدبابات في وزارة الدفاع، مبينا انه سلم وزير الدفاع في بداية دور الانعقاد ادلة ومستندات بوجود هذه التجاوزات، وطالبه بعدم الاستمرار في هذه المناقصات المشبوهة لمعدات لم تتم تجربتها والتأكد من صلاحيتها وملاءمتها للأجواء.

وبين ان كل النواب المجتمعين تفهموا هذه التجاوزات، واذا لم يتم إيقاف هذه المناقصات فستكون مشروع أزمة قادم يتحملها وزير الدفاع.

وتمنى ان يكون وزير الدفاع على قدر المسؤولية والقسم الذي أداه بالمحافظة على الأموال وأداء أعماله بالأمانة والصدق.

المرداس: الموقف من الاستجواب سيتحدد داخل قاعة عبدالله السالم بعد الاستماع إلى المناقشة

هايف: الاجتماع عقد بحضور 15 نائباً وهناك نواب اعتذروا عن عدم الحضور لتواجدهم خارج البلاد

جانب من اجتماع كتلة الـ26 في مكتب النائب محمد هايف في مجلس الأمة امس

وشرح ان «اللجنة السباعية» مشكلة منذ اول اجتماع عقد في ديوان النائب محمد المطير وستكون في اجتماع مستمر لتحديد الأولويات والتنسيق للاجتماع مع الحكومة من اجل الاتفاق على الخطوط العريضة لكل القضايا التي يوجد عليها خلاف، وتنسيق العمل ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

من جانبه، وصف النائب محمد هايف الاجتماع الذي عقد في مكتبه بمجلس الأمة أمس بحضور 15 نائبا بالمثمر والإيجابي، مشيرا إلى أن هناك نوابا اعتذروا عن عدم الحضور لتواجدهم خارج البلاد.

وأضاف هايف ان الاجتماع استعرض الاستجواب المقدم لوزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود والقضايا الشعبية والانسانية ومنها قرارات وزيرة الشؤون بوقف المساعدات الاجتماعية عن بعض الحالات المستحقة مثل المواطنات المتزوجات بالبدون، مؤكدا ان مجموعة النواب ستتخذ موقفا من هذا الملف قريبا وكذلك فيما يتعلق بملف السجون.

وأوضح أن الاجتماع بحث أوضاع السجون والتصرفات الخطيرة التي تحصل في عنبر امن الدولة، مشيرا إلى أن لجنة حقوق الإنسان ستطلب من المجلس التحقيق فيها.

وأشار إلى مناقصة وزارة الدفاع المتعلقة بشراء دبابات روسية وما يثار حولها عن شبهة تنفيع تبلغ 4 مليارات دينار.

وكشف هايف عن اتفاق على عقد لقاءات أسبوعية مع سمو رئيس الحكومة والوزراء المعنيين لبحث الملفات الشعبية كتعرفة الكهرباء وإعادة الجناسي وموضوع السجون والجناسي المزورة لدى بعض البدون وما أدت إليه من حالات إنسانية بغية الخروج بحلول سريعة من شأنها تعزيز التعاون بين السلطتين.

ورأى أن الحكومة لم تستجب لمطالب النواب المرتبطة باستجواب الوزير الحمود، فنحن مددنا يد التعاون لكن الحكومة لم تتعاون في هذا الملف، مؤكدا أن الاستجواب هو آخر الدواء تجاه أي وزير لا يبدي تعاونا مع المجلس في حسم الملفات والقضاء على الفساد، فنحن مؤتمنون على إيصال صوت الشعب ومتابعة ومراقبة الحكومة في إدارة الدولة، ومن واجبنا شرعا وقانونا محاسبة المقصر.

وأكد أننا لسنا في عجلة من امرنا في موضوع الاستجوابات الا اذا كانت هناك ملفات مركونة والحكومة لا تريد معالجتها، وهناك وزراء لنا علاقة طيبة معهم، إلا أن هناك ملفات متراكمة لابد من حسمها مثل ما يجري في وزارة الداخلية من تهميش وعدم ترقية ضباط مستحقين وتجميد قيادات أخرى، مطالبا وزير الداخلية بمعالجة هذه الملفات قبل ان تأتي الأسئلة والاستجوابات والمساءلة.

وقال: نحن سنشيد بأي وزير يبدي تعاونا مع المجلس في علاج المشاكل بوزارته، متمنيا ان يستمر التعاون بين الحكومة والمجلس.

وفي هذا السياق، أعلن النائب محمد المطير ان الاستجواب المقدم للوزير الحمود ما هو الا تفعيل للأدوات الدستورية بعد ان استوفى النواب كافة الأدوات والحيثيات في هذا الأمر. وقال ان الاستجواب جاء بعد سلسلة من الاجراءات السياسية مثل الأسئلة البرلمانية والجلسات الخاصة بالرياضة، مشيرا الى ان الوزير والحكومة لم يتعاونا في هذه القضية. وأكمل قائلا: ليتحمل الحمود المسؤولية السياسية من خلال هذا الاستجواب.

من جهته، اكد النائب د.عادل الدمخي ان استجواب الوزير الحمود مستحق نظرا لما آلت اليه الأوضاع في الإعلام والرياضة. وقال الدمخي ان العدد النيابي المطلوب لطلب طرح الثقة في الحمود متوافر. وعن رأيه في الاستجواب كشف قائلا: ان الحكم سيكون بعد المداولة.

وفي السياق ذاته، حذر النائب عبدالوهاب البابطين رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم من عدم الالتزام باللائحة الداخلية في جلسة الاستجواب المقدم للوزير الحمود، مشيرا الى انهم سيخلقون التأزيم سواء الحكومة او الرئيس اذا استجاب لأي طلب غير دستوري.

المطير: الوزير والحكومة لم يتعاونا وليتحمل الحمود المسؤولية السياسية

الدمخي: العدد النيابي المطلوب لطلب طرح الثقة في الحمود متوافر

البابطين: أحذر من عدم الالتزام بالائحة أو شطب أي من محاور الاستجواب

وقال: أطالب رئيس مجلس الأمة بالالتزام باللائحة واحذر من شطب اي محور من محاور الاستجواب، وذلك العهد انتهى، وكان في مجالس سابقة، واذا حصل فهناك نوايا خفية تريد ان تنقلنا الى مرحلة التأزيم.

وأضاف قائلا: اذا كان يقول ان هناك سوابق دستورية، اقول له هذه السوابق لا تعنينا وكانت سائدة سابقا، ونحن امام مسطرة الدستور وحق النائب في الاستجواب.

وفي الوقت الذي قال فيه البابطين انه لا يوجد لديه علم عما اذا كان عدد العشر نواب اللازم لطلب طرح الثقة جاهز او لا، طالب عموم النواب بالاستماع لمرافعة المستجوبين وردود الوزير ثم الحكم.

وكشف البابطين عن ان التقليل من محاور الاستجواب في الأيام الأخيرة دليل واضح على ان أدوات الوزير بدأت تعمل. وأكد البابطين ان شطب أي كلمة من الاستجواب يعني وجود أياد خفية تريد ان تنقلنا الى مرحلة التأزيم.

وحول استعدادات ثلاثي الاستجواب، قال: نحن مستعدون لاستجواب اليوم وستكون محاورنا ومرافعتنا راقية ونتطلع الى ان يكون الوزير مستعد هو الآخر، مطالبا حتى الذين توجد لديهم نية الوقوف الى جانب طرح الثقة بعدم التسرع وسماع طرح الطرفين.

وقال: ان من يقلل من قيمة محاور الاستجواب سيراها اليوم لكن التقليل منها لأهداف أخرى أمر مرفوض تماما، وهذا دليل على ان مطابخ الاعلام بدأت تعمل عن طريق عدد من مهندسي الڤيديوهات، ونحن نقول ان هندستنا معك ستكون في قاعة عبدالله السالم.

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ«الشؤون»

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي:

أولا: استمرار تعاون وتجاوب الوزارة مع الجهات الرقابية

أثنت الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - وزارة المالية - جهاز المراقبين الماليين - ديوان الخدمة المدنية) على التعاون من قبل الوزارة في الأخذ بتعليماتها وتوصياتها لتسوية الملاحظات المسجلة عليها.

ودعت اللجنة إلى استمرارية هذا التعاون مع ضرورة تسوية جميع الملاحظات المحاسبية المسجلة على الحساب الختامي للوزارة والناتجة عن فصل قطاعي (القوى العاملة) و(شؤون ذوي الإعاقة) إلى هيئتين ملحقتين ضمن متطلبات الجهات الرقابية، وإعادة هيكلة الوزارة بما يتناسب مع وضعها الجديد.

ضرورة إعادة النظر في قرار إيقاف المساعدة الاجتماعية المقدمة للمطلقات

الإسراع بإدخال التعديلات على تشريعات الرعاية الاجتماعية لتشمل الحالات الأخرى لتخفيف أعباء الحياة عن شريحة الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين

ثانيا: إدارة التدقيق الداخلي

وأطلعت اللجنة على الإجراءات المتخذة لتفعيل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تم شغلها بعدد كاف من الموظفين وتقويتها باللوائح لضمان سلامة عمليات المالية والإدارية في الوزارة وساهمت في تصحيح العديد من الملاحظات التي أثارتها اللجنة سابقا ومنها ضبط بدلات النوبة وصرفها لمستحقيها الحقيقيين وتقنين فرق العمل واللجان لاسيما أن ديوان الخدمة المدنية قد أفاد اللجنة بتصويب جميع ملاحظات شؤون التوظف.

ورغم فعالية إدارة التدقيق الداخلي وابتكار الوزارة لآليات رقابية جديدة لتطوير عملها إلا أنه ينبغي التحقق قانونا من صحة التفويض الممنوح من قبل الوزير لأحد قيادي الوزارة للإشراف على شؤون إدارة التدقيق الداخلي لاسيما أن قرار مجلس الوزاء قد أناط بالوزير وحده دون غيره هذه المسؤولية، وهو ما تحرص عليه اللجنة كي يكون الوزير على إطلاع تام ومباشر بمجريات الأمور في الجهات التابعة له.

ثالثا: الرعاية الاجتماعية

ويجب الإسراع بإدخال التعديلات المناسبة على تشريعات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد من الحالات الأخرى لتخفيف أعباء الحياة عن شريحة الكويتيات المتزوجات من من غير كويتيين خاصة أنه قد أوقفت المساعدة عن بعضهن مؤخرا لعدم شمولهن بالقانون (حسب قناعة الوزارة) رغم احتياجهن على الرغم من شمولهن سابقا من قبل وزراء آخرين!

وكان رأي رئيس اللجنة ضرورة إعادة النظر في قرار إيقاف المساعدة الاجتماعية المقدمة للمطلقات نتيجة امتناع أو مماطلة بعض المطلقين من دفع النفقة لهن، وعدم الخلط بين مفهومي المساعدة الاجتماعية والنفقة، بحيث يتم تقديم المساعدة الاجتماعية لهن تخفيفا لتكاليف الحياة عن هذه الفئة.

كما رفض رئيس اللجنة إيقاف المساعدات الاجتماعية أو التفكير في تقليلها، وإذا ما رغبت الوزيرة في ترشيد المصروفات فهناك مجالات بها هدر مالي حقيقي وهي بملايين الدنانير لا بد من البدء بها كونها المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والتخطيط والتنمية.

رابعا: دور الرعاية الاجتماعية

وأنشئت الوزارة مكتبا للصحة الوقائية في دور الرعاية الاجتماعية للتأكد من سلامة الأغذية المقدمة للنزلاء يوميا عقب ملاحظة ديوان المحاسبة في هذا الشأن، مؤكدة أن تقرير وزارة الصحة قد أفاد بعدم وجود حالات تسمم كما كان يشتبه، وهو ما أكدته كذلك لجان تحقيق الوزارة.

خامسا: حدائق الأطفال

واستنكرت اللجنة رفض الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية قبول الإشراف على رعاية وصيانة حدائق الأطفال التسع والموزعة على أنحاء البلاد بعد طلب الوزارة بذلك رغم أنه أحد الاختصاصات الأصيلة للهيئة، مشددة على أن إقامة البرامج والأنشطة الترفيهية في تلك الحدائق هي من مسؤولية الوزارة دون أن يخل ذلك بمسؤولية واختصاصات الهيئة ولا بد من إعادة النظر في هذا الجانب مجددا.

الغانم يعزي نظيريه الكنديين بضحايا الهجوم على مسجد

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الكندي جورج فيوري ورئيس مجلس النواب جيف ريغان، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف المصلين في مسجد المركز الاسلامي الثقافي بولاية كيبيك الكندية واسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى. واعرب الغانم في برقيته عن التضامن التام مع الشعب الكندي الصديق، مؤكدا الرفض التام لمثل تلك الاعمال الارهابية التي تستهدف امن واستقرار كندا وتقاليد التعايش المجتمعي للشعب الكندي.

تعليقاً على إضراب عمال الكهرباء

المطير: على رئيس الحكومة وجميع وزرائه غربلة ملفات الفساد

قال النائب محمد المطير تعليقا على إضراب عمال الكهرباء إن «الشق عود»، والسبب هو تفشي الفساد والحكومة هي المسؤولة.

وأضاف المطير في تصريح صحافي ان الحكومة بشكل يومي تخلق المشكلة تلو الأخرى من دون رادع، مشيرا إلى أن استمرار الإضراب لبعض العاملين في إحدى الشركات المعنية بتشغيل محطات الكهرباء بسبب عدم صرف رواتبهم لمدة لا تقل عن 7 أشهر، وتوقفهم عن العمل مما تسبب في خروج عدد كبير من محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه عن العمل مما سوف يتسبب في انقطاع التيار الكهربائي على العديد من المناطق لاسيما أننا مقبلون على موسم الصيف.. وهذا تحذير لكم يا وزارة الكهرباء.. حتى لا تتعللوا بزيادة الحمل.. ولكن السبب الرئيسي هو الإهمال من قبلكم.

وأوضح المطير أن التسيب الحكومي أسفر عنه العديد من المشاكل والتي ما زلنا نعاني منها مثل محطة مشرف وغيرها من المشاكل التي خسرت الدولة مليارات دون أن نرى فاسدا خلف القضبان او مقاول واحد تمت محاسبته إنما تتم ترسية المناقصات عليه وبمباركة حكومية مع الأسف، مطالبا الحكومة بالإسراع في حل مشكلة إضراب العاملين في المحطات وخاصة محطات الدوحة الغربية والدوحة الشرقية.. وكذلك محاسبة ومعاقبته المقاول واذا لم يحاسب المقاول في هذا الشأن فلتتحمل الحكومة المساءلة.

وقال المطير على رئيس الوزراء وجميع وزرائه العمل لأجل مصلحة الكويت وغربلة ملفات الفساد ووضع الحلول الناجحة لجميع الملفات العالقة «كفى عبثا بمقدرات البلد»، مشددا على ضرورة المحاسبة لأنه «من آمن العقوبة أساء الأدب» ومن دون أن تكون هناك محاسبة صارمة فلن نحقق طموح أبناء الشعب الكويتي الذي يعول علينا الكثير.

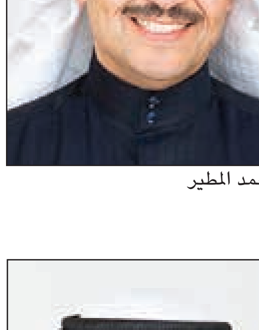
محمد المطير

الحويلة: ما أسباب تأخر «الأشغال» في دراسة أسباب تطاير الصلبوخ رغم رصده منذ عدة سنوات؟

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالا الى وزير الاشغال العامة عبدالرحمن المطوع جاء فيه:

هناك مآخذ شابت أعمال الطرق وعدم كفاءة عمليات تنفيذ وصيانة الطرق بصورة لا تعكس الاستغلال الأمثل للاعتمادات المالية المنصرفة مما ترتب عليها انتشار ظاهرة تطاير الصلبوخ لتعاقدات بلغ حصرها جملته 54,163,350/000 دينارا كويتيا وتكاليف اعمال صيانة وإصلاح بقيمة بلغت 3,809,736/068 دينارا كويتيا، وضعف نظم الرقابة الداخلية والإشراف على أعمال عقود الطرق.

وكذلك عدم الالتزام ببعض الضوابط والمواصفات الفنية لدى تنفيذ بعض اعمال الطرق، وكذلك ملاحظات على أعمال التصميم والمواصفات الفنية ومنها تقادم مواصفات الوزارة للطرق ووجود عيوب في مواصفات الخلطة الاسفلتية المتبعة.

د. محمد الحويلة

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالاتي:ـ

1ـ أسباب تأخر الوزارة في دراسة أسباب تطاير الصلبوخ بالرغم من رصدة منذ عدة سنوات مما ترتب عليه تأخر إجراءات تطوير المواصفات الفنية المطلوبة في العقود؟

2ـ هل هناك آلية فعالة لإحكام عمليات الرقابة الداخلية والاشراف على مشاريع الطرق؟

3ـ ما إجراءات الوزارة لرفع مستوى أعمال صيانة الطرق بالبلاد، والإجراءات التي اتخذتها لتلافي ضعف عمليات الصيانة لقطاع صيانة الطرق الذي نتج عنه انغمار الطرق خلال فترة هطول الأمطار؟

كما سأل الحويلة وزير الاشغال العامة بما يلي:

هناك علامات استفهام حول العقد رقم ه ط/ 147 بإنشاء وانجاز وصيانة طرق ومجاري امطار وصحية وخدمات اخرى بمنطقة شرق القرين ـ ابو فطيرة ـ المرحلة الثانية، والبالغ قيمته 11,505,795/000 دينارا كويتيا من إعفاء المقاول من غرامة التأخير التي سبق حجزها من مستحقاته والبالغة قيمتها 000/ 956، 300 دينار كويتي بالرغم من استمرار نظر الدعوى المنظورة أمام القضاء، وبتوقف الوزارة عن استكمال الإجراءات المطلوبة لعقد التسوية الودية مع المقاول بعد عرضها على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وطلبه استكمال بعض بنودها، ثم تنفيذ بعض البنود دون إعادة عرضها على الديوان بالمخالفة لأحكام المادتين 13، 14 من قانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالاتي:

1ـ ما أسباب اعفاء المقاول من غرامات التأخير وأسباب سداد الوزارة المبالغ المشار إليها للشركة دون إبرامها لاتفاقية تسوية ودية وتنازل الشركة عن الدعوى مما سيترتب عليها أحكام قضائية لغير صالحها لتنازلها عن حقوقها ومن ثم تحميل الميزانية العامة بمبالغ دون وجه حق؟

2ـ ما أسباب قيام الوزارة بتصرفات مالية دون أخذ موافقة رقابة ديوان المحاسبة المسبقة عليها بالمخالفة لأحكام قانون الديوان؟

خورشيد لوزير الصحة: ما سبب تأخير ترميم مركز الرميثية؟

صلاح خورشيد

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة د.جمال الحربي جاء فيه: ما اسباب تأخير ترميم مركز الرميثية الصحي؟ وهل تم رصد ميزانية لذلك الامر؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى إفادتي بتاريخ رصد المبلغ المطلوب.